الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/51/773
S/1997/43
17 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون
البنود ٣١ و ٣٣ و ٣٥ و ٣٩ و ٥٦ و ٥٨ و ٧٤ من جدول الأعمال
التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين
الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين
الحالة في البوسنة والهرسك
مسألة قبرص
خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط

مجلس الأمن
السنة الثانية والخمسون

رسالة مؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالإنابة للبعثة الدائمة لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيا نص البلاغ الختامي الصادر عن الاجتماع التنسيقي السنوى لوزراء الخارجية في منظمة المؤتمر الإسلامي المعقود في الأمم المتحدة بنيويورك في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

وأغدو ممتنا لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار بنود جدول الأعمال ٣١ و ٣٣ و ٣٥ و ٣٩ و ٥٦ و ٥٨ و ٧٤ ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مكارم ويبيسونو
السفير
القائم بالأعمال

030297 310197 97-01555

مرفق

[الأصل: بالانكليزية والعربية والفرنسية]

البيان الختامي للاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦

١ - انعقد الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في ٢٠ جمادي الأولى ١٤١٧ هـ الموافق ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ م، بمقر الأمم المتحدة في نيويورك برئاسة معالي السيد لامين كامارا، وزير خارجية جمهورية غينيا، رئيس المؤتمر الإسلامي الثالث والعشرين لوزراء الخارجية.

٢ - شرفت رئيسة وزراء جمهورية باكستان الإسلامية الاجتماع بحضورها، وألقت خطابا هاما في الجلسة الافتتاحية.

٣ - أخذ الاجتماع علما - مع التقدير - بتقارير الأمين العام حول بنود جدول الأعمال وأقر التوصيات التالية.

قبول عضوية جمهورية أوزبكستان

٤ - صادق الاجتماع بالإجماع على قبول جمهورية أوزبكستان كعضو كامل الحقوق في منظمة المؤتمر الإسلامي.

قضية فلسطين والقدس الشريف

٥ - صادق الاجتماع على التوصيات الواردة في تقرير اللجنة السداسية حول فلسطين.

٦ - اعتمد الاجتماع بيان اللجنة السداسية المتعلق بالأحداث الدامية الناتجة عن قيام إسرائيل بفتح نفق في القدس الشريف يهدد بالخطر المقدسات الإسلامية والمسيحية، وخاصة المسجد الأقصى المبارك، وما ترتب على ذلك من تدهور خطير للوضع في القدس الشريف والأراضي الفلسطينية المحتلة.

٧ - أصدر الاجتماع بيانا خاصا يتعلق باقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي للمسجد الأقصى المبارك.

٨ - أيد الاجتماع قرار مجلس الأمن رقم S/RES-1073 بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ م، والخاص بالتدهور الخطير للأوضاع في القدس الشريف والأراضي الفلسطينية المحتلة. وطالب المجتمع الدولي بحمل إسرائيل على إغلاق النفق فورا، وعلى وضع حد لاعتداءاتها ضد الشعب الفلسطيني.

٩ - دعا الاجتماع إلى مواصلة الدعم لمنظمة التحرير الفلسطينية ومساندة موقفها في مفاوضاتها مع إسرائيل من أجل تثبيت سلطتها على جميع الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشريف باعتبارها وحدة جغرافية واحدة وتأكيد نقل جميع السلطات والمسؤوليات، وفي جميع المجالات، إلى السلطة الوطنية الفلسطينية وتقديم الدعم لها في كافة المجالات، لتمكينها من إزالة آثار الاحتلال الإسرائيلي وإقامة المؤسسات الوطنية الفلسطينية وتحقيق الحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

١٠ - أكد الاجتماع على دعم عملية السلام في الشرق الأوسط وتنفيذ كافة الاتفاقيات الموقعة في هذا الإطار بين الأطراف المعنية والالتزامات والتعهدات التي تم التوصل إليها، ووفق الأسس التي انطلقت على أساسها في مدريد وخاصة مبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات الأمم المتحدة، وبخاصة قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢، ٣٣٨، ٤٢٥ التي تطالب إسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها القدس الشريف والجولان السوري المحتل والأراضي اللبنانية المحتلة، وتحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.

١١ - وأكد الاجتماع على أن القدس الشريف جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ م، ينطبق عليها ما ينطبق على سائر الأراضي المحتلة عملا بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة والعمل من أجل وقف كافة الاجراءات والممارسات والقرارات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس الشريف والهادفة إلى تغيير الوضع الجغرافي والسكاني وانتهاك حرمة الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية فيها بهدف تهويد المدينة المقدسة والدعوة إلى تضافر كافة الجهود من أجل عودة مدينة القدس الشريف إلى السيادة الفلسطينية عاصمة لدولة فلسطين؛ وذلك لضمان السلم والأمن في المنطقة.

١٢ - دعا الاجتماع المجتمع الدولي وخاصة الدولتين راعيتي مؤتمر السلام ودول الاتحاد الأوروبي على حمل إسرائيل وقف كافة النشاطات الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها القدس الشريف والجولان السوري المحتل، واتخاذ مواقف حازمة تجاه هذه الممارسات المنافية للقرارات الدولية، بما فيها قرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥ ومبادئ القانون الدولي والاتفاقيات الموقعة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، مما يشكل تهديدا خطيرا وحقيقيا لعملية السلام برمتها، والطلب من مجلس الأمن تشكيل لجنة دولية للإشراف والرقابة لمنع الاستيطان في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة.

١٣ - ودعا الاجتماع إلى العمل لدى الأمم المتحدة ولدى المؤسسات والمحافل الدولية لحمل إسرائيل على إطلاق سراح المعتقلين وإعادة المبعدين وإنهاء أسلوب العقوبات الجماعية ووقف عمليات المصادرة للأراضي والممتلكات وهدم المنازل والكف عن القيام بأية أعمال تهدد الحياة والبيئة في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها القدس الشريف. والدعوة إلى مشاركة أكثر فعالية للأمم المتحدة في إنجاح عملية السلام في الشرق الأوسط، والتأكيد على استمرار المسؤولية الثابتة للأمم المتحدة نحو قضية فلسطين حتى يتم إيجاد حل عادل وشامل لكل جوانبها يكفل إنهاء الاحتلال وممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف.

١٤ - أوصى الاجتماع بإمكانية البحث في إعادة النظر بشأن تطبيع العلاقات مع إسرائيل إذا ما توقفت عملية السلام بشكل نهائي، وإجراء مشاورات بهذا الشأن في الوقت المناسب.

١٥ - طالب الاجتماع المجتمع الدولي ومجلس الأمن بإلزام إسرائيل بالانصياع لقرارات الأمم المتحدة خاصة قرار مجلس الأمن رقم ٤٨٧ لعام ١٩٨١ م، وبالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبتنفيذ قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الداعية إلى إخضاع جميع المنشآت النووية الإسرائيلية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة، وضرورة إعلان إسرائيل تخليها عن السلاح النووي وتقديم بيان كامل عن مخزونها من الأسلحة والمواد النووية إلى كل من مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبار أن تلك خطوات لا بد منها من أجل إنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، وهو أمر أساسي لإقامة السلام الشامل والعادل في المنطقة.

١٦ - أكد الاجتماع أيضا على ضرورة تنسيق مواقف الدول الأعضاء من أجل المحافظة على الموقف المبدئي لمنظمة المؤتمر الإسلامي من جميع القرارات الخاصة بقضية فلسطين والنزاع العربي الإسرائيلي المطروحة للبحث خلال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

الموقف في البوسنة والهرسك

١٧ - صادق الاجتماع على التوصيات الواردة في تقرير فريق الاتصال المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي والخاص بالبوسنة والهرسك، وأكد التوصيات والإعلانات السابقة الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي والاجتماعات الوزارية؛ وصادق أيضا على إعلان سراييفو للصداقة والشراكة الصادر عن الاجتماعي الوزاري الموسع لفريق اتصال منظمة المؤتمر الإسلامي للبوسنة والهرسك في ١٠ نيسان/ أبريل ١٩٩٦ م.

١٨ - أكد الاجتماع التزام الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بالوحدة الإقليمية وبسيادة دولة البوسنة والهرسك داخل حدودها المعترف بها دوليا، كما أكد دعمه الكامل لإقامة بوسنة وهرسك ديمقراطية ومتعددة الأعراق والثقافات.

١٩ - أكد الاجتماع كذلك على أهمية ضمان التنفيذ الكامل والنزيه والفعال لاتفاق دايتون للسلام، وحث المجتمع الدولي وخاصة أعضاء مجلس الأمن وفريق الاتصال الدولي الخماسي للبوسنة والهرسك على مساندة إعادة توحيد دولة البوسنة والهرسك بطرق سلمية وديمقراطية.

٢٠ - ولاحظ الاجتماع أن الشروط الواردة في اتفاق دايتون للسلام لإجراء انتخابات حرة ونزيهة لم يتم تنفيذها تماما في انتخابات ١٤ أيلول/سبتمبر (التي أجريت في كيان صرب البوسنة) مثل حرية التنقل وحرية الإعلام وعودة اللاجئين والمشردين.

٢١ - أعرب الاجتماع عن قلقه العميق إزاء الدور السلبي الذي قام به الانفصاليون خلال الانتخابات، وحذر المجتمع الدولي من التهديد الذي يستهدف إعادة توحيد دولة البوسنة والهرسك بطرق ديمقراطية، وحث على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للحيلولة دون تحقق الوعود الانتخابية الصربية، ودون أن تمس بعملية إعادة توحيد البلاد.

٢٢ - أبرز الاجتماع الحاجة إلى اتخاذ تدابير صارمة ضد الانفصاليين، ودعا المجتمع الدولي إلى العمل على تأمين ديمومة المؤسسات المشتركة وتشغيلها سعيا إلى إعادة توحيد البوسنة والهرسك بطريقة سلسة.

٢٣ - أعرب الاجتماع عن أمله في إقامة اتحاد البوسنة والهرسك بشكل كامل، ودعا الأطراف المعنية إلى تنفيذ الاتفاقات ذات الصلة المبرمة، بما فيها إزالة مؤسسات دولة هرسك بوسنة المعلنة من طرف واحد، وإقامة وتشغيل مؤسسات الاتحاد بوجه كامل.

٢٤ - دعا الاجتماع المجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات ملموسة لاعتقال جميع المتهمين بارتكاب جرائم حرب، وفي مقدمتهم رادوفان كارادتش وراتكو ملاديتش وغيرهما، والإسراع بتسليمهم إلى محكمة جرائم الحرب الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة وذلك بمقتضى قرار الاتهام الذي اتخذته في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦ م وأمر الاعتقال الصادر بشأنهم من قبل المحكمة نفسها.

٢٥ - أهاب الاجتماع بمجلس الأمن الدولي أن يستخدم إجراءات التنفيذ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ومن بينها ما تضمنه الفصل السابع من الميثاق وذلك لضمان تسليم مجرمي الحرب من قبل سلطات يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وجمهورية كرواتيا.

٢٦ - حث الاجتماع البلدان والمؤسسات المتعددة الأطراف التي أعلنت عن التبرع بموارد لإعادة تأهيل وإعمار البوسنة والهرسك أن تقدم الأموال على الفور حتى يمكن ضمان استكمال المشروعات ذات الأولوية في موعدها.

٢٧ - أخذ الاجتماع علما بما هو مطلوب من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) بموجب الأحكام الواردة في اتفاق دايتون والخاصة بإقامة علاقات دبلوماسية مع دولة البوسنة والهرسك بدون شروط مسبقة. ودعا جمهورية يوغوسلافيا (صربيا والجبل الأسود) إلى الاستجابة لذلك.

٢٨ - أكد الاجتماع دعمه القوي لقرار مجلس الأمن رقم ٧٧٧ (١٩٩٢) وقرار الجمعية العامة رقم ١/٤٧ (١٩٩٢) اللذين نصا على أن تتقدم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) بطلب انضمام كعضو جديد في منظمة الأمم المتحدة وأن لا ترث مقعد جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية التي لم يعد لها أي وجود.

٢٩ - أكد الاجتماع مجددا استعداد الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها لتوفير الموارد لإعادة إعمار البوسنة والهرسك وتأهيلها وذلك بتشجيع برامج المساعدات والتعاون على المستوى الثنائي، ومن خلال فريق تعبئة المساعدات ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي الأخرى.

النزاع حول جامو وكشمير

٣٠ - أقر الاجتماع التوصيات الواردة في تقرير فريق اتصال منظمة المؤتمر الإسلامي الخاص بجامو وكشمير، وأكد مجددا القرارات والإعلانات السابقة الصادرة عن منظمة المؤتمر الإسلامي ومؤتمرات القمة والاجتماعات الوزارية، وخاصة الإعلان الخاص حول نزاع جامو وكشمير الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي السابع المنعقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ م بالدار البيضاء بالمملكة المغربية.

٣١ - تحدث الممثلون الحقيقيون لشعب كشمير والمدعوون لحضور الاجتماع أمام الاجتماع التنسيقي، وقدموا مذكرة حول نزاع جامو وكشمير.

٣٢ - وأكد الاجتماع مجددا حق شعب جامو وكشمير في تقرير المصير وفقا للقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ذات الصلة.

٣٣ - أعرب الاجتماع عن قلقه العميق إزاء تكثيف عمليات القمع الهندية ضد شعب كشمير وممثليه الحقيقيين، وأكد مجددا تضامنه مع شعب كشمير المضطهد.

٣٤ - أدان الاجتماع استمرار الانتهاكات العديدة لحقوق الإنسان الكمشيري ودعا الدول الأعضاء إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لإقناع الهند بالتوقف فورا عن الانتهاكات الصارخة والمنتظمة لحقوق شعب كشمير الأساسية.

٣٥ - رفض الاجتماع ما تقوم به الهند من مساع للإبقاء على الاحتلال غير المشروع لجامو وكشمير من خلال إجراء انتخابات مخزية وإطلاق عملية سياسية مزورة، وأكد مجددا أن أي عملية سياسية أو انتخابات تجري في ظل الاحتلال الأجنبي لا يمكن أن تكون بديلا عن ممارسة شعب جامو وكشمير لحقه في تقرير المصير من خلال استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة وفق ما نصت عليه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٣٦ - دعا الاجتماع إلى إيجاد تسوية سياسية سلمية لنزاع جامو وكشمير على أساس قرارات الأمم المتحدة، وأيد جهود حكومة باكستان في السعي لإيجاد حل سلمي لقضية كشمير باستخدام جميع الوسائل المتاحة بما في ذلك إجراء محادثات ثنائية جوهرية مع الهند، وطلب من حكومة الهند الاستجابة لهذه الجهود.

٣٧ - دعا الاجتماع الى إطلاق سراح جميع المعتقلين لدى "الفاران" فورا، وبكل سلامة.

٣٨ - أقر الاجتماع الإعلان المرفق بشأن جامو وكشمير (انظر التذييل الأول).

٣٩ - اعتمد الاجتماع المذكرة حول نزاع جامو وكشمير المقدمة من قبل الممثلين الحقيقيين لشعب جامو وكشمير (انظر التذييل الثالث).

٤٠ - أوصى الاجتماع بأن يوجه رئيس الاجتماع التنسيقي خطابا الى رئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة يطلب منهما تعميم الإعلان والمذكرة كوثائق رسمية لمجلس الأمن والجمعية العامة تحت البنود ذات الصلة من جدول الأعمال.

٤١ - وأوصى الاجتماع أيضا بأن تحث الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ومجلس الأمن على حمل الهند على البحث عن تسوية سلمية للنزاع حول جامو وكشمير وفقا لقرارات مجلس الأمن.

٤٢ - أوصى الاجتماع كذلك بأن تكثف الدول الأعضاء في المنظمة جهودها خلال الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل الدفاع عن شعب جامو وكشمير في تقرير المصير.

الوضع في أفغانستان

٤٣ - أعرب الاجتماع عن أمله في أن تعمل الأطراف الأفغانية على إيجاد تسوية سلمية للخلافات السياسية القائمة فيما بينها وعلى إحلال السلام والاستقرار في البلاد.

٤٤ - أشار الاجتماع أن منظمة المؤتمر الإسلامي، التي ما انفكت تسعى لإيجاد تسوية سلمية لمشكلة أفغانستان، ستواصل التعاون الوثيق مع الأطراف الأفغانية من أجل عودة السلام الى بلادها.

٤٥ - أكد الاجتماع أن منظمة المؤتمر الإسلامي ستواصل أيضا تنسيق جهودها مع المجتمع الدولي سعيا الى إحلال السلام والى تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة إعمار أفغانستان.

الوضع في الصومال

٤٦ - أكد الاجتماع مجددا التزامه باستعادة الوحدة والسيادة والوحدة الإقليمية والاستقلال للصومال، وكرر التزامه بتعزيز السلام والمصالحة الوطنية في الصومال.

٤٧ - حث الاجتماع جميع الفصائل والحركات الصومالية على وقف الهجمات المسلحة والتقيد باتفاقيات أديس أبابا للسلام وإزالة جميع العقبات التي تعترض إحلال السلام والوئام في الصومال.

النزاع بين أذربيجان وأرمينيا

٤٨ - أدان الاجتماع بقوة العدوان الأرميني على جمهورية أذربيجان وطلب الانسحاب الفوري وغير المشروط والكامل للقوات الأرمينية من جميع الأراضي الأذرية المحتلة. ودعا أرمينيا الى احترام سيادة جمهورية أذربيجان وسلامة أراضيها.

٤٩ - أكد الاجتماع مجددا مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة، داعيا الى إيجاد تسوية سلمية عادلة على أساس احترام مبادئ سلامة أراضي الدول، وعدم المساس بالحدود المعترف بها دوليا. كما دعا الى تقديم المساعدات الإنسانية للاجئين والنازحين في أراضي أذربيجان وطالب بتوفير الشروط المؤدية لعودتهم الى ديارهم بأمان وعزة وكرامة.

انعكاسات العدوان العراقي على الكويت، وعدم الانصياع لقرارات مجلس الأمن

٥٠ - استذكر الاجتماع جميع البيانات والقرارات الصادرة عن منظمة المؤتمر الإسلامي حول الغزو والاحتلال العراقي للكويت، وأبدى أسفه لأن الحكومة العراقية لم تطبق جميع قرارات الأمم المتحدة، داعيا العراق لتنفيذ التزاماتها استنادا الى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بهدف إحلال الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة، وأكد تأييده التام لاستقلال جمهورية العراق ووحدة ترابها.

٥١ - وأعرب الاجتماع عن قلقه لاستمرار اعتقال المواطنين الكويتيين وغيرهم في العراق، داعيا السلطات العراقية لإطلاق سراحهم فورا. وأعرب عن أسفه للمآسي التي يتعرض لها الشعب العراقي نتيجة لعدم انصياع النظام العراقي لقرارات الشرعية الدولية. وأكد ضرورة انصياع العراق لجميع قرارات مجلس الأمن الدولي حتى يتسنى إحلال السلام في منطقة الخليج ووضع حد لمعاناة الشعب العراقي.

الأزمـــة القائمـــة بين الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمـــى وبين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا

٥٢ - أعرب الاجتماع عن تقديره لاستعداد الجماهيرية للتعاون مع جهود مكافحة الإرهاب وتسوية النزاع سلميا من خلال الحوار البناء مع جميع أطراف النزاع. وأدان استمرار العقوبات المفروضة على الجماهيرية معربا عن قلقه للتهديد بفرض عقوبات أخرى. ودعا جميع الأطراف الى تجنب تصعيد التوتر الذي سيكون مضرا بالشعب الليبي وبالدول المجاورة.

٥٣ - ناشد الاجتماع مجددا مجلس الأمن أن يعيد النظر في قراراته رقم ٩٢/٧٣١، و ٩٢/٧٤٨ و ٩٣/٨٨٣، وأن يرفع العقوبات المفروضة على ليبيا، ودعا جميع الأطراف المعنية الى الاستجابة لمبادرات الحوار والمفاوضات من أجل التوصل الى حل سلمي للأزمة وفقا للمادة ٣٣ من الفصل السادس لميثاق الأمم المتحدة.

طائفة القبارصة المسلمين الأتراك

٥٤ - أعرب الاجتماع عن تضامنه ودعمه الكاملين لعدالة قضية طائفة القبارصة المسلمين الأتراك، وأكد مجددا جميع القرارات والإعلانات السابقة والصادرة عن منظمة المؤتمر الإسلامي حول قبرص. ودعا الى إيجاد تسوية سياسية عادلة، واحترام التطلعات المشروعة لشعب القبارصة الأتراك، مؤكدا في هذا المجال الأهمية الكبرى لاحترام مبدأ المساواة السياسية في إيجاد حل يقبله الطرفان من خلال المفاوضات الحرة.

الشيشان

٥٥ - أخذ الاجتماع علما بالتطورات الأخيرة في الشيشان، وأكد على ضرورة مواصلة الجهود الحالية من أجل إيجاد حل سياسي دائم للنزاع.

ترشيحات في هيئات الأمم المتحدة

٥٦ - أخذ الاجتماع علما بترشيح شخصيات من الدول الأعضاء والدول المراقبة لدى المنظمة في مناصب بالهيئات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، ودعا الدول الأعضاء لتأييد هذه الترشيحات.

التنسيق بين الدول الأعضاء

٥٧ - رحب الاجتماع بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في نيويورك وجنيف لتعزيز التعاون فيما بينها، وقرر أن تنسق الدول الأعضاء بشكل منتظم مواقفها حول جميع المسائل التي تهمها وخاصة خلال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة بهدف السعي للمصادقة على القرارات المناسبة حول المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.

التذييل الأول

[الأصل: بالانكليزية والعربية والفرنسية]

بيان بشأن جامو وكشمير صادر عن الاجتماع التنسيقي
لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي

إن الاجتماع التنسيقي لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في الثاني من شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦م بمقر الأمم المتحدة بنيويورك؛

إذ يذكر بجميع القرارات الخاصة بجامو وكشمير الصادرة عن منظمة المؤتمر الإسلامي ومن مجلس الأمن؛

وإذ يعبر عن قلقه الشديد إزاء تدهور الأوضاع في كشمير المحتلة من قبل الهند وما يترتب على ذلك من آثار للسلام والأمن في المنطقة؛

وإذ يعبر عن فزعه إزاء تكثيف أعمال القمع وانتهاك حقوق الشعب الكشميري بما في ذلك إنكار حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وتنظيم الانتخابات المزعومة في كشمير المحتلة من خلال القوة العسكرية وأعمال القهر والتزوير؛

وإذ يرفض جميع الجهود الرامية الى استعمال أعمال القهر والقوة لفرض عملية سياسية تستهدف إنكار حق الشعب الكشميري في تقرير المصير الذي تقره قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

وإذ يأخذ علما بالمذكرة المقدمة من قبل الممثلين الحقيقيين لشعب كشمير، فإنه:

١ - يؤكد جميع القرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة ووزراء الخارجية بشأن النزاع حول جامو وكشمير.

٢ - يؤكد ايضا أنه لا يمكن لأي عملية سياسية/انتخابات تجرى في ظل الاحتلال الأجنبي أن يكون بديلا لممارسة الشعب الكشميري حقه في تقرير المصير وفقا لقرارات مجلس الأمن الواردة في هذا الشأن.

٣ - يدعو الى إيجاد تسوية سلمية لقضية جامو وكشمير طبقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٤ - يساند الجهود التي تبذلها حكومة باكستان بغية التوصل الى تسوية سلمية لقضية كشمير باستعمال جميع الوسائل المتاحة بما فيها الدخول في محادثات ثنائية جوهرية مع الهند، ويطلب من الحكومة الهندية الاستجابة لنفس الجهود.

٥ - يطلب من حكومة الهند أن تحترم حقوق الشعب الكشميري بما فيها حقه في تقرير المصير.

التذييل الثاني

[الأصل: بالانكليزية والعربية والفرنسية]

مذكـــرة قدمها الممثلون الحقيقيون لشـــعب كشمير إلـــى الاجتماع الوزاري لفريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن جامو وكشمير المعقود في نيويورك في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

إن ممثلي كشمير،

إذ يشيرون إلى القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي تؤيد حق شعب جامو وكشمير في تقرير المصير،

وإذ يشيرون إلى أن مجلس الأمن أعلن بوضوح أنه استنادا إلى الاتفاق المبرم بين الهند وباكستان، "سيحدد الوضع النهائي لولاية جامو وكشمير وفقا لإرادة الشعب معربا عنها بالطريقة الديمقراطية المتمثلة في استفتاء عام حر ونزيه يجرى تحت إشراف الأمم المتحدة"،

وإذ يشير أيضا إلى أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أعلن أن إنشاء جمعية تأسيسية أو إجراء أي انتخابات في جامو وكشمير من جانب الحكومة الهندية لن يكـــون بديلا لاستفتاء عام حر ونزيه يجري بتكليف من مجلس الأمن لكي تتبين منه إرادة شعب كشمير،

وإذ يشعرون بجزع بالغ للتصاعد الشديد لأعمال القمع التي تمارسها الهند ضد الشعب الكشميري، وخاصة جلب قوات إضافية، واستخدام الخونة والمرتزقة الذين تقوم الهند بتسليحهم وتمويلهم وتدريبهم بهدف تخويف الشعب الكشميري وترويعه،

يعلنون أن أي انتخابات تنظمها الحكومة الهندية لن تشكل بأي حال بديلا للاستفتاء الذي تعهدت به الأمم المتحدة لشعب جامو وكشمير الذي لم يقبل مطلقا سيادة الهند على أراضيه؛

يرفضون مهزلة الانتخابات المزيفة التي فرضتها الحكومة الهندية على شعب جامو وكشمير؛

يدينون الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في جامو وكشمير التي راح ضحيتها ٠٠٠ ٥٠ رجل وامرأة وطفل، واغتصاب الآلاف من النساء، وعمليات الاحتجاز غير القانونية لعشرات الآلاف من السجناء السياسيين؛

يدينون أيضا الجرائم غير الإنسانية المتمثلة في أعمال الإبادة الجماعية والمذابح، وعمليات الإعدام خارج نطاق القانون، وعمليات القتل الانتقامي، والاحتجاز التعسفي والتعذيب، واستخدام الاغتصاب كأداة للقمع، وإحراق المساكن والقرى والمناطق، وتدمير الأماكن المقدسة وتدنيسها، وهي عمليات ارتكبتها الحكومة الهندية على يد أفرادها العسكريين وشبه العسكريين والخونة والمرتزقة في جامو وكشمير خلال السنوات السبع الماضية؛

يعربون عن قلقهم البالغ إزاء استمرار حملة المضايقة والتخويف والقمع التي تمارس ضد زعماء مؤتمر حرية جميع الأحزاب؛

يلاحظون أن رفض الهند التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية زاد من تفاقم خطورة الحالة في جامو وكشمير؛

يؤيدون الجهود الجارية التي تبذلها حكومة باكستان للتوصل إلى حل سلمي لمسألة كشمير باستخدام جميع الوسائل الممكنة؛

يقررون ما يلي:

(أ) أن شعب جامو وكشمير لن يقبل أي انتخابات تجرى في ظل الاحتلال الهندي؛

(ب) أن شعب جامو وكشمير سيواصل كفاحه من أجل إعمال حقه في تقرير المصير الذي وعد به بموجب قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛

(ج) أن مطامح شعب جامو وكشمير تشكل الأساس الوحيد للتوصل إلى تسوية نهائية للنزاع المتعلق بجامو وكشمير؛

يدعون:

(أ) فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي والمعني بكشمير إلى الإعراب للهند عن قلقه الشديد إزاء الانتخابات الزائفة التي أجريت مؤخرا في جامو وكشمير، والتي تشكل انتهاكا للقرارين ٩١ (١٩٥١) و ١٢٢ (١٩٥٧) الصادرين عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. فقد أكد هذان القراران بوضوح أن "أي إجراءات يمكن أن تكون (الحكومة الهندية) قد اتخذتها، أو قد تحاول اتخاذها لتقرير شكل (جامو وكشمير) وانتمائها في المستقبل لن تشكل تسوية لمسألة تلك الولاية" وفقا لهذين القرارين؛

(ب) فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى الضغط على الحكومة الهندية لكي تكف عن تصعيد التوترات في جامو وكشمير وبين الهند وباكستان؛

(ج) منظمة المؤتمر الإسلامي الى تجديد عرضها على حكومة الهند أن توفد بعثتها لتقصي الحقائق الى جامو وكشمير؛

(د) منظمة المؤتمر الإسلامي الى تجديد عرضها على حكومة الهند أن توفد بعثة مساعيها الحميدة إلى جامو وكشمير؛

(هـ) الأمم المتحدة الى مطالبة الهند بأن تسحب جيش احتلالها من جامو وكشمير وتجري استفتاء عاما في جامو وكشمير في إطار زمني محدد وفقا لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛

(و) الأمين العام للأمم المتحدة بدء عملية وساطة لتمهيد السبيل لإجراء استفتاء عام في جامو وكشمير على النحو الذي نص عليه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛

(ز) الأمم المتحدة الى إرسال بعثة مساع حميدة إلى الهند وباكستان وجامو وكشمير لتسهيل تسوية النزاع؛

(ح) الأمم المتحدة إلى تعيين ممثل خاص معني بجامو وكشمير؛

(ط) مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى تمديد ولاية فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان وتكليفه بولاية إضافية هي رصد حالة حقوق الإنسان في كشمير التي تحتلها الهند وتقديم تقارير عن ذلك؛

(ي) لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة إلى تعيين مقرر خاص معني بجامو وكمشير؛

(ك) لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة إلى تكليف المقررين الخاصين المعنيين بالتعذيب، والمحاكمة خارج الإطار القضائي، وقتل النساء، والتعصب الديني، بالتركيز على أزمة حقوق الإنسان في كشمير التي تحتلها الهند؛

(ل) مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى اعتبار أبناء كشمير "أشخاصا يثيرون القلق" أو "مشردين داخليا" حتى يتسنى لهم الحصول على المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة؛

(م) لجنة الصليب الأحمر الدولية الى تكثيف جهودها في كشمير التي تحتلها الهند؛

(ن) المجتمع الدولي الى ممارسة الضغط على الهند لتوفر للمنظمات الدولية لحقوق الإنسان جميع التسهيلات اللازمة لزيارة جامو وكشمير؛

(س) حكومة باكستان الى مواصلة جهودها الرامية الى إيجاد تسوية سلمية لمسألة كشمير، مع مراعاة مطامح الشعب الكشميري، مستخدمة في ذلك جميع الوسائل الممكنة، بما فيها إقامة حوار جوهري وله جدواه مع الهند؛

يناشدون جميع شعوب العالم وأممه المحبة للسلام تقديم الدعم لشعب جامو وكشمير في كفاحه من أجل إعمال حقه في تقرير المصير وهو الحق الذي وعد به بموجب قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

- - - - -